مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 161 إلى: 189

اليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دراسة إحصائية للفترة 2019-2022

Mechanisms for supporting and developing small and medium-sized enterprises in Algeria: A statistical study for the period of 2019/2022

تاريخ الاستلام: 03-05-2023 تاريخ قبول النشر: 30-06-2023

الاسم، اللقب*، عزوز وافية جامعة البليدة 2 ، الجزائر
البريد الإلكتروني wafiaazzouz7@gmail.com

Abstract :

study aims to determine the extent to which the support mechanisms used contribute to the development of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria during the period from 2018-2022. This is achieved by identifying the concepts related to these enterprises and their role in the development of the Algerian economy, as well as recognizing the support mechanisms and measures adopted to ensure the continuity and growth of these enterprises.

The study concludes with the importance of these enterprises in achieving economic development in its three dimensions, and recommends supporting them through new programs.

Keywords : Small and medium-sized enterprises, support mechanisms, economic development.
JEL Classification Codes:L26,M13

* - المؤلف المراسل

مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 161 إلى: 189

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة آليات الدعم المعتمدة في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2019–2022، من خلال التعرف على المفاهيم المتعلقة بهذه المؤسسات ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري، فضلا عن التعرف على آليات الدعم والتدابير المعتمدة التي تسعى لضمان استمرار ونمو نشاط هذه المؤسسات.

خلصت هذه الدراسة الى أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية بأبعادها الثلاثة ومن تم أوصت بدعم هذه المؤسسات من خلال برامج جديدة للدعم.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أليات الدعم، التنمية الاقتصادية

تصنيف JEl: L26,M13

مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 161 إلى: 189

1. مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا أساسيا في ضمان تجسيد التنمية المحلية والنهوض بالاقتصاد، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على ايجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

الجزائر مثلها مثل الكثير من الدول التي عرفت تحولات وتغيرات في هياكل الاقتصاد الوطني وخاصة بداية التسعينات إثر افلاس العديد من المؤسسات العمومية التي تتطلب أموال لتوسيعها، فأمام هذا الوضع حلت أغلبها وخصخصت .

ومن أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني الذي هيمن عليه قطاع المحروقات، فقد أولت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما بالغا بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة كمصدر للثروة لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتصف بوجه عام بالهشاشة، و تفتقر إلى الموارد اللازمة (البشرية و المالية) التي تسمح لها بأن تكون قادرة على المنافسة في ظل إفرازات الوقت الراهن الذي يميزه شدة المنافسة و تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي ، لذا كان لزاما على مختلف الدول إحاطتها بالعناية الخاصة، و ذلك من خلال توفير آليات الدعم و هذا ما عملت عليه الجزائر إذ قامت بخلق مجموعة من الأجهزة و الآليات التي تعمل على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة أليات الدعم في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المنوه إليها أعلاه نحاول طرح الأسئلة الفرعية الأتية:

- هل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر محرك للاقتصاد الوطني؟
- فيما تتمثل أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؟

. للإجابة عن هذه التساؤلات الفرعية نطرح الفرضية التالية:

لأليات الدعم المتوفرة دور فعال في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما عن **أهداف** البحث فتتمثل في اظهار الدور الريادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدفع بديناميكية قطاع الصادرات خارج المحروقات وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

للإجابة على الأسئلة المطروحة والاحاطة بكل جوانب الموضوع تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** لعرض ومناقشة المفاهيم، معتمدين على المعطيات الكمية متى استدعت الضرورة ذلك.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 161 إلى: 189

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في النهوض بالنشاط الاقتصادي، حيث تعتبر من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوفير فرص عمل جديدة وخلق الثروة والتكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

1.2 ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية وذلك بسبب الاختلاف في المفهوم من دولة لأخرى ومن نظام لآخر. إذ يعرفها البنك الدولي باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا (بأنها تلك التي توظف أقل من 50 عاملو يصنف المؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بمؤسسات متناهية الصغر، والتي بها ما بين 10 و50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 و100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.)[1].

أما هيئة الأمم المتحدة فتعرفها على أنها: [2]

في الدول النامية: من 15 الى 19 عامل مؤسسة صغيرة، من 20 الى 90 عامل مؤسسة متوسطة، أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة.

في الدول الصناعية: من 05 الى 99 عامل مؤسسة صغيرة، من 100 الى 499 عامل مؤسسة متوسطة، أكثر من 500 عامل مؤسسة كبيرة.

أما في الجزائر فقد تم تعريف المؤسسات الغيرة والمتوسطة بموجب القانون لتوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي2017 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 05 من هذا القانون " المؤسسات الصغيرة أو

المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية فهي وحدة أو مركز لإنتاج السلع والخدمات، مقاييسها هي كالاتي:[3]

- تشغل من 1 الى 250 شخص.
- لا يتجاوز قم اعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية.

مما سبق نستخلص أنه من الصعب ايجاد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك الى طبيعة النشاطات الاقتصادية في الدولة نفسها والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة الى أخرى.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص وذلك لاعتبارها من ضمن أهم ركائز النشاط الاقتصادي:[4]

- بساطة ومرونة التنظيم من حيث التوزيع المناسب للاختصاص والتحديد الدقيق للمسؤوليات والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛
- تتميز بروح المبادرة والابتكار ؛
- تتميز بالفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف؛
- مرونة القيادة والتوجيه وتحديد الاهداف الواضحة للمشروع وسهولة اقناع العاملين؛
- تتميز بالبساطة وقلة التعقد فالقرار يتخذ من طرف المالك المسير ؛
- القرب من العميل والمورد وإمكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة مميزة؛
- استخدام تكنولوجيا وتقنيات انتاجية جديدة أقل تعقيدا.

2.2 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

لا يمكن انكار الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي وذلك لكونها تساهم في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عدة زوايا:

- **خلق فرص العمل:** يكمن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدل البطالة، فيلاحظ في السنوات الأخيرة في الجزائر أن معدل البطالة يتناقص بشكل عام بسبب مساهمة هذه المؤسسات في خلق فرص عمل لاسيما من جانب القطاع الخاص، فقد أصبحت الجزائر على دراية كغيرها من الدول بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها الكبيرة في التوظيف، فقد حققت أسهما كبيرة في هذا المجال.[5]
- **الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار** من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه الى الاستهلاك الفردي غير المنتج.
- **المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي:** مع المؤسسات الكبرى، حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض مستلزمات الانتاج الكبرى أي تعتبر مؤسسات مغذية.
- **المساهمة في زيادة الصادرات:** حيث تتمتع هذه المؤسسات بإمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الصعبة وتقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتى احداث فائض فيه وذلك من خلال غزو الاسواق الأجنبية.[6]
- **دعم الاستهلاك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب اقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطق السوق المحلية نتيجة لانخفاض نصيب الأفراد في الدخل

القومي، كما أن الانخفاض النسبي في الأجور العاملين بهذه المؤسسات يؤدي لان تكون قابلية للاستهلاك هذا ما يؤدي الى زيادة حجم الاستهلاك الكلي، نسبة لتوجيه كل أو معظم دخلهم نحو الاستهلاك وبصفة خاصة نحو السلع المحلية الأكثر تداولا واستهلاكا.[7]

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الناتج المحلي:** الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.

توزيع الأرباح: ان القيمة المضافة التي أنشأتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تغطي مجموع الأرباح مقابل الخدمات المقدمة أثناء عملية الانتاج وتشغيل الخدمات تم استرجاعها أثناء عملية الانتاج، بحيث يتم استخدام القيمة المضافة من أجل:[8]

*دفع مقابل الخدمات والعمالة ورأس المال والوسائل المالية.

*المساهمة في تشغيل الادارات على وجه الخصوص من خلال دفع الضرائب.

3.2 المشاكل و العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من المشاكل تختلف من حيث حدتها وخطورتها ومنه تأثيرها على مسار هذه المؤسسات وتهديد نموها أو حتى وجودها، وتعود أسبابها عموما اما لأسباب ذاتية أو داخلية أو أسباب اقتصادية تخص التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني أو حتى الدولي، ويمكن رصد أهم هذه المشاكل فيمايلي:

- صعوبة في التمويل أغلب هذه المؤسسات يتم بتمويل حكومي عن طريق الاقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم؛[9]
- عوائق ادارية تتعلق بثقل الاجراءات الادرية المعتمدة في انشائها؛
- شدة المنافسة فما بينها من جهة وفيما بين المؤسسات الأخرى ذات الأحجام المختلفة سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛[10]
- مشكلة العقار ألصناعي، صعوبة تدبير المكان الملائم لإنشاء المؤسسة لعدم قيام الدولة أو الحكومات بإقامة مناطق صناعية تتلاءم واحتياجات صغار المستثمرين؛[11]
- نقص الكفاءات الفنية نظرا لتشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهلات والخبرة؛[12]
- مشكلة التوسعات غير المخططة لها؛
- الافتقار لتوزيع جغرافي متناسق لها؛
- المشكلات التسويقية وتتمثل في عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن الظروف السوقية، عدم وجود منشأة متخصصة لتسويق المنتجات المؤسسات، نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الوطنية والدولية نتيجة النظرة السلبية حول أهمية هذه المعارض وعدم وجود فائدة من المشاركة فيها؛
- غياب تنظيم واضح يحدد المسؤوليات والسلطات المتعلقة بالوظائف. [13]

3. آليات دعم المِؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في إطار تشجيع المقاولاتية ودعم وإقامة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مجموعة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية وإعانات من الدولة وكذلك إنشاء هياكل مراكز للدعم، المرافقة والتسهيل، عملت الجزائر على

توفير المناخ المناسب للمستثمرين، خاصة منهم المبتدئين ومنشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء مجموعة من الآليات التي تهدف إلى بعث روح المقاولاتية من أجل امتصاص البطالة، الحد من الفقر والنهوض بالاقتصاد الوطني. من أهم هذه الآليات نجد:

1.3الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ومهامها

أُنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANSEJ سابقا) بمقتضى المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 20 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات.

حيث يمكن لكل شاب بطال، يتراوح سنه بين 19 و35 سنة (يمكن رفع سن مسير المؤسسة المنشأة إلى أربعين 40 سنة كحد أقصى، عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل) ويملك تأهيل مهني أو مهارة ذات الصلة بالنشاط المرتقب ممارسته أن يستفيد من تمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية. إذ توجد صيغتين للتمويل: **التمويل الثنائي (يتكون** رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة) والتمويل **الثلاثي** (المساهمة المالية لصاحب المشروع، القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه)، كما يستفسد صاحب المشروع من عدة امتيازات مالية وجبائيه.[15]

2.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة و على هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج و قد تصل هذه الكلفة الى مائتا و خمسين ألف دينار جزائري 250.000دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج و التي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تتمثل المهام الأساسية للوكالة في[16]:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- منح سلف بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛[17]
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

قامت الوكالة وخلال الفترة (2005-2021/03/31)، بمنح عدد كبير من القروض بلغ 944.558 قرضا، مساهمة بذلك في خلق 1.383.308 منصب شغل.

أما فيما يخص عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية فقد بلغ عددهم، نهاية -مارس 2021، 357.180 مستفيد وتتمثل هذه الخدمات في التكوين في كيفية إنشاء المؤسسات وتسييرها وفي مجال التعليم المالي وكذا اختبارات المصادقة على المكتسبات المالية.[18]

3.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

يختلف نظام التأمين على البطالة عن منحة البطالة، التي تعتبر كأداة عينية للضمان الاجتماعي مثلها مثل التأمين على المرض، الأمومة، العجز...الخ، فهو يتعدى بكثير هذا المفهوم فبالإضافة إلى التعويض المادي فهو يحاول أو يساعد على إعادة الإدماج من جديد في الحياة المهنية، ويتولى تسيير هذا النظام جهاز يدعى بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94

المؤرخ في 11 ماي 1994، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، حيث كان يعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي. و في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية و تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، الخاص بمحاربة البطالة و عدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، انطلاقا من سنة 2004 أولويا، على تنفيذ جهاز دعم إنشاء المقاولات عن طريق منح قروض ذات صيغة الثلاثية (المساهمة الشخصية– كناك– بنك)؛ لفائدة البطالين ما بين خمسة و ثلاثين (35) و خمسين(50) سنة و الذين يملكون تأهيل مهني أو معرفة لهما علاقة بالنشاط المراد مزاولته ، وفي سنة 2010، أدخلت تعديلات ليمس هذا الجهاز الفئة العمرية (30–55) سنة مع إمكانية الحصول على قرض لتوسيع إمكانات إنتاج السلع و الخدمات.[19]

وبعد دراسة المشروع والمصادقة عليه من طرف لجنة الاختيار[20] تمنح شهادة التأهيل أو الاستفادة من التدابير، حيث يستفيد المعني من مجموعة من الإعانات المالية، غير المالية و الامتيازات الجبائية[21].

منذ إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ووضعه حيز النشاط، استطاع هذا الأخير منح عدد كبير من القروض بلغ عددها 145.530 قرض خلال الفترة الممتدة من 2004–2018. حيث تمكن من خلال تمويله لهذه المشاريع ان يشارك في خلق 588 303 منصب شغل وبالتالي ساهم إلى حد ما في امتصاص البطالة وهو الدور الرئيسي له. [22]

4.3 وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ADIPME

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18−170 المؤرخ في 26 جوان 2018 في هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء المؤسسات و إنمائها و ديمومتها، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، و بهذه الصفة، تكلف بما يلي[23]:

- التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع أجهزة دعم إنشاء الأنشطة، لاسيما من خلال نشر الثقافة المقاولاتية ومرافقة حاملي المشاريع واحتضان وإيواء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات لدى البنوك والمؤسسات الإسلامية؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة؛
- تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تهدف إلى تحسين تنافسيتها؛
- دعم تطوير المناولة؛
- التشجيع على ظهور بيئة ملائمة لإنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدة مختلف شبكاتها، وترقية الخبرة والاستشارة لصالحها، وإنجار الدراسات الاقتصادية؛
- القيام بكل عمل يتعلق بالتحسيس والإعلام والمساعدة لدى الهيئات العمومية، من أجل ترقية وتسهيل الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطلبات العمومية؛

- دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة؛
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جهودها الرامية إلى تعزيز مواردها البشرية، بالتنسيق مع المنظومة الوطنية للتكوين وأجهزة الإدماج المهني؛
- وضع منظومة إعلام اقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات بسبب نقائص في مجال التنظيم والتسيير المالي أو التموقع في السوق.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط؛
- إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية؛
- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **5.3 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:**

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de garantie des crédits aux PME بموجب المرسوم التنفيذي رقم02 –373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس2004 .ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[24].

وقد قام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرافقة أكثر من 1.937 مؤسسة بضمانات مالية منذ نشأته سنة 2004 وإلى غاية نهاية الثلاثي الثاني من 2017 وتجاوز المبلغ الإجمالي للضمانات الممنوحة من طرف الصندوق 53 مليار دج لتغطية القروض البنكية الممنوحة من طرف البنوك مما سمح بخلق حوالي 61.788 منصب شغل.[25]

6.3 صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - PME CGCI

نشأ صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ص.ض.ق.ا –م ص م) بمبادرة من السلطات العمومية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04–134 الصادر في 19 افريل 2004، المتضمن القانون الأساسي للضمان قصد دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على قرض (هدف تأسيس الصندوق). تم تدعيم الصندوق برأسمال اجتماعي قيمته 30 مليار دج وخاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دج، مع حيازة الخزينة العمومية ل 60 بالمائة و40 بالمائة للبنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية وكناب بنك). كما يمكن أن تستفيد البنوك والمؤسسات المالية من المساهمة في رأسمال الصندوق (المادة 8 من المرسوم الرئاسي) .

يهدف الصندوق إلى ضمان بالنسبة للبنوك ومؤسسات القرض مخاطر العجز عن تسديد قروض الاستثمار التي تقل أو تساوي مدتها 7 سنوات بما في ذلك مهلة التأجيل وقروض التأجير التي تقل مدتها عن 10 سنوات يتم عقدها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنوان تمويل مشاريعها الاستثمارية المنتجة للأموال والخدمات المتضمنة إنشاء وتوسيع و/أو تجديد تجهيزات إنتاجها.

يحدد المبلغ الأقصى للقرض القابل لضمان ص.ض.ق.ا ب 350 مليون دج (ثلاث مائة وخمسون مليون دينار) كما حدد السقف الأقصى للضمان ب 250 مليون دج، أي 80 بالمائة (النسبة المئوية للضمان) بالنسبة للقروض الممنوحة لتمويل إنشاء مشاريع الاستثمار و60 بالمائة حينما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في حالة نمو (توسيع وتجديد التجهيزات)[26] .

وقد قام صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى غاية نهاية 2019 بمرافقة أكثر من 1.671 مؤسسة بضمانات مالية وتجاوز المبلغ الإجمالي للضمانات الممنوحة من طرف الصندوق 56 مليار دج لتغطية القروض البنكية الممنوحة من طرف البنوك [27]

4. دراسة احصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أدى الانفتاح الاقتصادي الجزائري في نهاية الثمانينيات إلى تطور كبير في عدد المؤسسات الخاصة. الذي كان له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للبلاد وخلق فرص العمل. ومع ذلك لا تزال المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العامة لتهيئة بيئة مواتية لتوسعها.

مجلة (المُدبّـر) مجلد 10، رقم 01، السنة 2023
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 161 إلى: 189

1.4 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية (الفترة 2019-2022)

يوضح الجدول أدناه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2019-2022:

جدول رقم 01: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرفية (2019-2022)

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2019	2020	2021	2022
خاصة	903341	928542	968807	**1008530**
عامة	244	239	225	**224**
حرفية	268369	280710	298188	**311902**
المجموع	1171945	1209491	1267220	**1320644**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على نشرية المعطيات الاحصائية والاقتصادية ، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

الشكل 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاط الحرفي

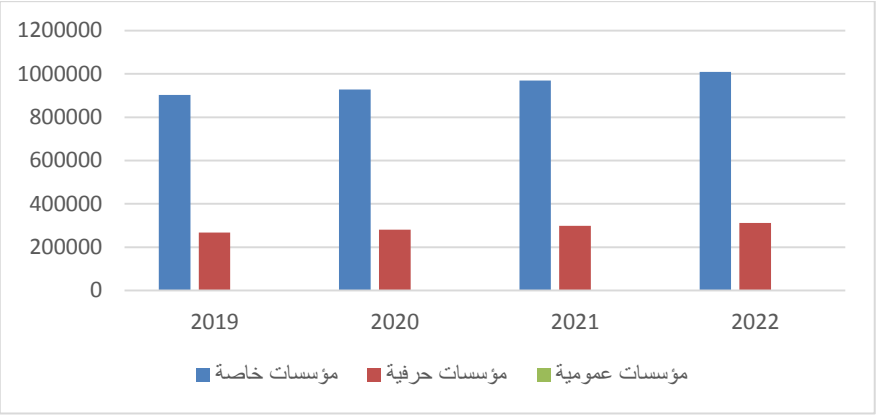

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 1

من خلال الجدول والرسم البياني الموضح أعلاه نلاحظ هيمنة المؤسسات الخاصة التي تمثل أكثر من 70٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يظهر تطور هذه المؤسسات ب معدل نمو 7٪ وهو ما يعتبر ارتفاع ملموس في العدد.

– فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية، فقد لاحظنا انخفاضًا في عددها في السنوات الأخيرة، ويعزى هذا الانخفاض إلى تحول شكلها القانوني (من العام إلى الخاص).

– تشكل أنشطة الحرف اليدوية حوالي 30٪ من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تميزت بتطور كبير إلى حد ما في السنوات الأخيرة، حيث أظهرت معدل نمو يبلغ حوالي 7.72٪.

2.4 حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

سنركز على حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2018–2022) لأنها تمثل النشاط المقاولاتي الفعلي وهي تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: حركية المؤسسات المصغرة والمتوسطة الخاصة

الحركية	2019	2020	2021	2022
الإنشاء	31194	15720	33758	34057
إعادة تفعيل	7100	4491	9496	4470
الشطب	8195	4055	7103	4227

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشريه المعطيات الاحصائية والاقتصادية، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

الشكل 02: حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

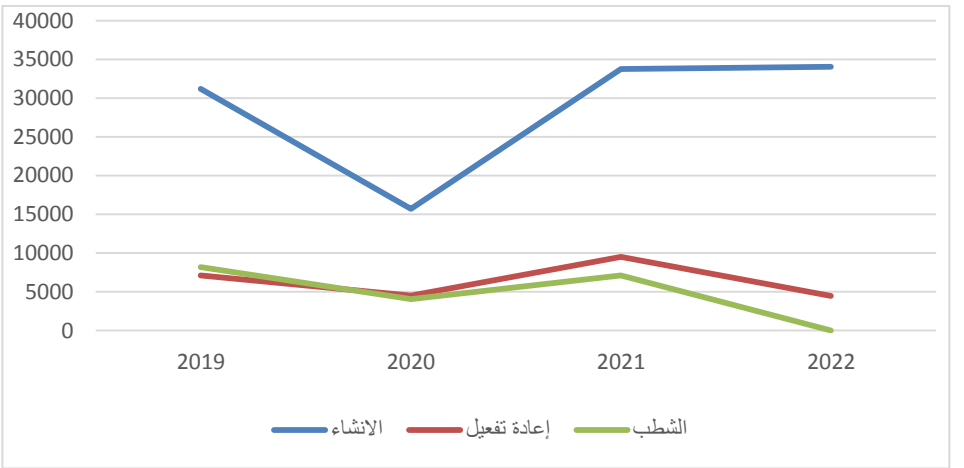

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم 02 والشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات المشطوبة من السجل التجاري قليل جدا مقارنة بحركة إنشاء المؤسسات بالإضافة

إلى عمليات إعادة التفعيل. حيث يمكن تفسير هيمنة حركة إنشاء المؤسسات بالجهود التي تبذلها السلطات العامة لتعزيز المقاولاتية. أما بالنسبة لحركة شطب المؤسسات من السجل التجاري فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة توقف النشاط تكون بشكل عام إداريًا فقط. في الواقع، يحدث أن تخضع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتغييرات كبيرة في حياتها الاقتصادية مما يؤدى إلى شطب مؤسساتها من القائمة.

التغييرات الأكثر شيوعًا هي:

- تغيير القانون الأساسي و/ أو المقر الاجتماعي.
- تغيير مجال النشاط.
- إنشاء أعمال تجارية جديدة.
- الإفلاس.. .

3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل:

الجدول المبين ادناه يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل خلال السنوات القليلة الماضية.

الجدول 03: مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		2019	2020	2021	2022
المؤسسات الخاصة	عدد الأجراء	1626080	1689980	1796492	1880277
	عدد لأصحاب العمل	1171701	1209252	1266995	1320440
المؤسسات العمومية		20955	21537	20016	19944
المجموع		2818736	2920769	3083503	3220661

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشرية المعطيات الاحصائية والاقتصادية ، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

الشكل 03: مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

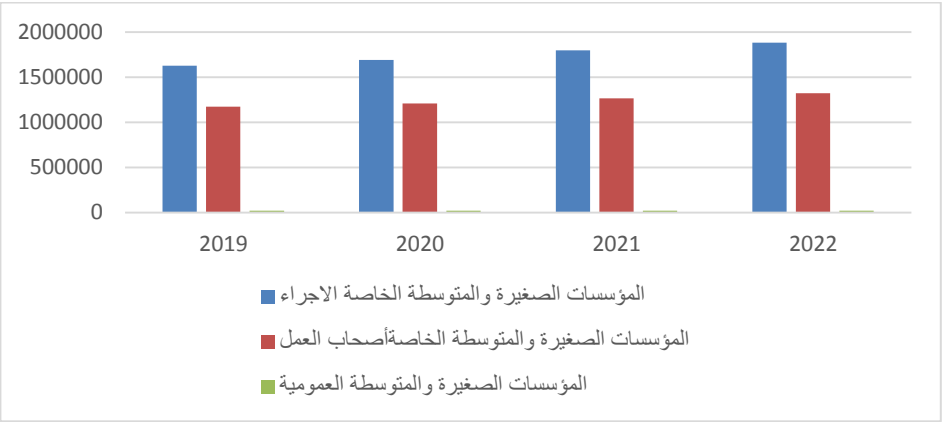

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04

يوضح الرسم البياني أعلاه أن عدد مناصب العمل المستحدثة في الجزائر في ازدياد مستمر. في عام 2019، خلقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2.797.781 وظيفة لتصل إلى 3.200.717 وظيفة في نهاية عام 2022 وأن مساهمة المؤسسات الخاصة في خلق فرص العمل في السنوات الأخيرة أكبر بكثير من مساهمة القطاع العام، وهذا يوضح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية (القطاع العام المشبع).

أما بالنسبة للمؤسسات العامة، فإن مساهمتها في خلق فرص العمل تتناقص من سنة إلى أخرى بسبب ظاهرة الخصخصة.

4.4 -تطور الناتج المحلي خارج المحروقات:

شهد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. حيث يوضح الجدول أدناه إلى أي مدى قامت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحسين هذا الأخير.

الجدول 04: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات حسب القطاع القانوني بالنسبة المئوية

	2019 (%)	2020(%)	2021 (%)	2022 (%)
مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ن.م.خ	20,1	19,8	19,7	**19,2**
مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في ن.م.خ	79,7	80,2	80,3	**80,8**
المجموع	100	100	100	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشرية المعطيات الاحصائية والاقتصادية ، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية.

الشكل 04: الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات حسب القطاع القانوني

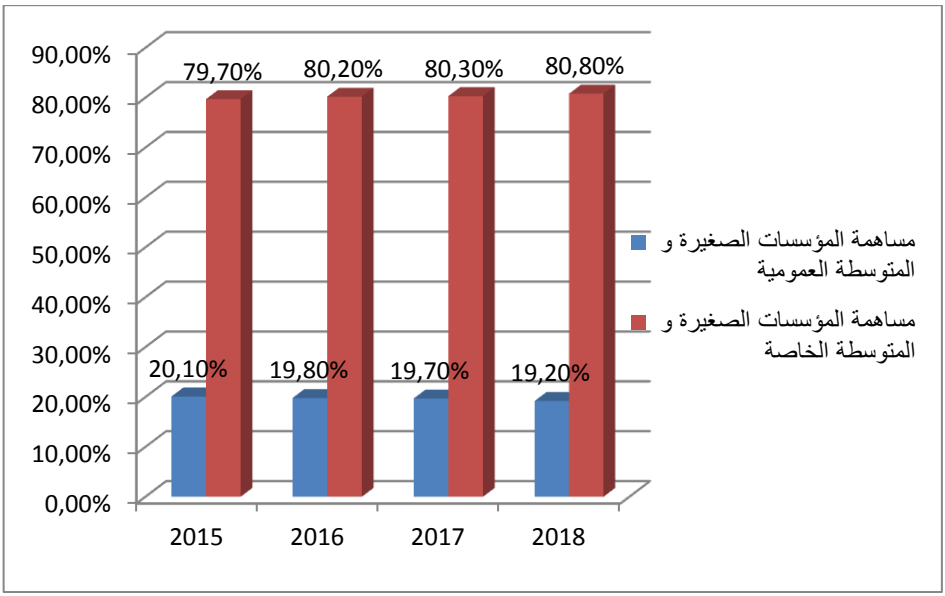

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من المعطيات الواردة أعلاه يمكننا أن نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ حوالي 80 ٪، وهو أكبر بكثير من القطاع العام، مما يثبت أهميتها في تكوين الثروة للبلاد.

تسلط البيانات الاقتصادية المقدمة أعلاه الضوء على التطور الإيجابي الذي عرفته ديناميكية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في ظل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بهدف إنشاء واحد (01) مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة خلال فترة السنوات الخمس 2015-2019.

إلا أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة لتعزيز ديناميكية المقاولاتية، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال غير كاف في الجزائر، وهذا ما يعود إلى مجموعة القيود التي تعيق حاملي المشاريع في الجزائر والتي تطرقنا إليها سابقا.

5. خاتمة:

على ضوء ما سبق، نخلص القول إلى أن الجزائر قد خطت خطوة كبيرة في مجال دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال خلق عدة هياكل على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية ANADE (ANSEJسابقا)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، والتي ساهمت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة في خلق مؤسسات جديدة والتقليص من البطالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة.

حيث أظهرت البيانات الإحصائية أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد حقق في السنوات الأخيرة تقدمًا كبيرًا مقارنة بالسنوات السابقة. إذ تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكثر من 70٪ من إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة. وهي في تطور مستمر ب معدل نمو يبلغ 7٪. كما وفرت هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 3.200.717 منصب شغل في نهاية عام 2022 وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات 80٪. وتعود هذه الأرقام الإيجابية بشكل رئيسي إلى الآليات والإصلاحات المختلفة التي وضعتها الدولة الجزائرية بهدف تشجيع المقاولاتية وتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

6. المراجع:

أيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – أفاق قيود-**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص273.

سليم غدير، 2007، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر-دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص08.

الأمانة العامة للحكومة، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02** المؤرخ في 10 جانفي2017، الصادرة بتاريخ، 11 جانفي2017، الجريدة الرسمية، العدد2، ص5.

سامية عزيز، 2014، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامع محمد خيضر، بسكرة، ص 79

* Samia Gharbi, 2011, **les PME /PMI en Algérie : Etat des lieux**, laboratoire de recherche sur l'industrie et l'innovation, Université de littoral d'opale, P11.

سعود وسيلة،2016، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 73.

العيد عماد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو اقتصادية**، مجلة التنمية وادارة الموارد البشرية، ص178.

دراني ليندة،28 نوفمبر2019، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون، جامعة تيزي وزو، ص 420.

أيت عيسى عيسى، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-أفاق وقيود**، مرجع سبق ذكره، ص276.

علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشأت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص32.

رابح حميدة، 2011، **استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة-دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص ادارة أعمال الاستراتيجية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 47.

سليمة رقية ،2006، تجربة **بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، ص33.

الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 20 نوفمبر 2020، الصادرة بتاريخ 25نوفمبر 2020، الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، العدد 70، ص 08.

يمكن الاطلاع على مختلف الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية على الموقع
https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utiles

https://www.angem.dz/ar/home.php تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 01/ 2022 على الساعة 18h30
للاطلاع على مختلف الامتيازات والتخفيضات الجبائية الممنوحة للأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر اطلع على الموقع https://www.angem.dz/ar/home.php

https://www.angem.dz/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/02 على الساعة 13:50

للاطلاع على مخنلف الامتيازات والإعانات، يمكن زيارة الموقعhttp://www.cnac.dz/default.aspx?id=136

http://www.cnac.dz/default.aspx?id=136 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/02/02 على الساعة 18h00

المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المحدد لمهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها.

المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر ،2002، الصادر في 13 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، ص 13.

https://www.fgar.dz/تم الاطلاع عليه بتاريخ 03/03/ 2022 على الساعة 21h30

الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 افريل 2004، الصادرة بتاريخ 2004/04/28المتضمن القانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 27 ، ص30.

http://cgci.dz/index.php/fr/bilan-et-statistiques/la-cgci-en-quelques-chiffres تم الاطلاع عليه بتاريخ 02/03/ 2022 على الساعة 11h30.